

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر the electoral act, is addressed to Theory of power and social action, according to Max Weber

لعريط وفاء *

جامعة 20 أوت 1955-سكيدة- الجزائر

w.larit@univ-skikda.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/05/14 تاريخ قبول المقال: 2022/08/13 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

يهدف هذا المقال الموسوم بـ الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر، إلى تقديم قراءة للانتخابات وذلك باعتبارها فعلا اجتماعياً له معاني ذاتية يضيفها الأفراد عليه، بغية تحقيق أهداف شخصية واجتماعية وسياسية، في ظل نوع من السلطة كمفهوم سياسي تمارس من خلاله نوعا من التأثير والإلزام والتشجيع على الأفراد لإقناعهم بضرورة الانتخاب، واعتبارها السبيل الأمثل لضمان استقرار المجتمع وبقاء الدولة. وهذا من خلال مدخل سوسيولوجي نظري ينطلق من مقولات أساسية لعالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" في ضوء مفهومي الفعل الاجتماعى والسلطة.

وعليه فإن هذا المقال يسعى للإجابة على التساؤل التالى: هل يؤثر نمط السلطة السائد على الفعل الانتخابى أم أنه يبقى فعل اجتماعى له غايات وأهداف ذاتية لكل فرد؟
الكلمات المفتاحية: الفعل الانتخابى؛ الفعل الاجتماعى؛ السلطة.

Abstract:

This article, marked by the electoral act, is addressed to Theory of power and social action, according to Max Weber, to provide a reading elections, because they are considered a social act with personal meanings Individuals add to it, In order to achieve personal, social and political goals, under the type of power as a political concept through which it exerts some form of influence and imposition And by encouraging individuals to convince them of the need to elect, and seeing it as the best way Ensuring the stability of society and the survival of the state . It is through a theoretical sociological entry It starts from the basic quotes of German sociologist Max Weber in my conceptual light Social action and power .Therefore, this article seeks to answer the following question: Does this affect? The type of power that prevails over the electoral act, or is it still a social act with ends? And the subjective objectives of each individual?

Keywords: the electoral act; Social act; Authority.

مقدمة:

لطالما اعتبر الفعل الانتخابي أحد السبل للتعبير عن الديمقراطية وحرية الاختيار، كما يرتبط في نفس الوقت بمفهوم السلطة، وهذا ما جعل منه موضوعا خصباً للبحث والنقضي من زوايا مختلفة، وذلك من أجل فهم أكثر عمقا لهذا الفعل المرتبط بأهداف متعددة.

ويعتبر الفعل الانتخابي أيضا حق أساسي من حقوق المواطنين كما أنه أحد الممارسات الأساسية في الدول المتقدمة التي تقوم على أساس سلطة قانونية، تؤسس وفق مؤسسات سياسية، تشريعية وقانونية منفصلة من حيث المهام لكنها متكاملة من حيث الهدف والدور الذي تؤديه كل مؤسسة على حدى، فالبرلمان يعتبر سلطة تشريعية، والحكومة سلطة تنفيذية، والقضاء سلطة قانونية وهدفهم الأساسي يتمثل في ضمان استقرار النظام من خلال منحه الشرعية اللازمة لممارسة السلطة، ولا يأتي ذلك إلا عن طريق الفعل الانتخابي خصوصا في الدول الديمقراطية التي تتخذ من العقلانية والرشد شعارا لنظام حكمها، حيث تضع مجموعة من المعايير والقواعد الموضوعية التي تظهر في شكل قوانين عامة، تنظم وتوجه سلوك الأفراد نحو أهداف واضحة ومحددة وتفرضها بقوة السلطة الممنوحة لها عن طريق الانتخابات.

لكن في نفس السياق هناك أهدافا سلطوية تعمل على الحد من هذا الحق أو إلغائه خصوصا في الدول ذات الأنظمة الملكية التي تستند فيها السلطة على التوريث من جيل لآخر، أو عن طريق سلطة روحية تستند إلى وجود قائد ملهم يتمتع بخاصية أو مجموعة من الخصائص النادرة، التي يصبح بمقتضاها قائدا أو زعيما قادرا على التأثير في المجتمع، ويستطيع حشد التأييد والدعم للأعمال والبرامج التي يضعها بسبب قدراته الذاتية.

إذن تعدد أنماط السلطة يفرض نوعا من التعدد في قراءة وفهم الفعل الانتخابي المتعلق أساسا بالأفراد داخل المجتمع، حيث نتساءل هل يؤثر نمط السلطة السائد على الفعل الانتخابي أم أنه يبقى مجرد فعل اجتماعي خال من أي غاية أو هدف؟

وعليه، من أجل الإجابة على هذا التساؤل نقدم قراءة سوسيولوجية منطلقة من أهم أفكار "ماكس فيبر" حول السلطة والفعل الاجتماعي، حيث نتطرق في هذا المقال إلى تقديم مدخل مفاهيمي حول الكلمات المفتاحية المتمثلة في الفعل الانتخابي، السلطة، الفعل الاجتماعي، ثم نستعرض تحليلا سوسيولوجيا للفعل الانتخابي في ضوء مفهوم السلطة ومفهوم الفعل الاجتماعي بهدف استقراء العلاقة بينهم.

المبحث الأول: التأسيس النظري للمفاهيم:

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من العناصر الأساسية والمهمة فى أى دراسة علمية ممنهجة، لما لها من دور فعال فى توضيح أكثر، كما أن طريقة توظيف أى مفهوم قد تختلف باختلاف الموضوع المدروس، وهذا راجع لاختلاف المدارس الفكرية التى تناولته، إضافة إلى ذلك قد تتعدد استخدامات المفهوم الواحد لدى مفكر أو مدرسة فى حد ذاتها لذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التى تحمل عنوان "مقاربة سوسيولوجية للفعل الانتخابى فى ضوء مقولات ماكس فيبر عن السلطة والفعل الاجتماعى مع التركيز على السياقات السوسيولوجية فى تحديد المفاهيم الأساسية والتى نبدأها بتحديد مفهوم الفعل الانتخابى.

المطلب الأول: فى دلالة مفهوم الفعل الانتخابى:

يدل الفعل الانتخابى على السلوك الذى يسعى إلى ترجمة حق الانتخاب إلى صوت، وترجمة هذه الأصوات إلى مقاعد، بحيث تشكل العملية الانتخابية تفعيلًا لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والتى أقرها النسق الحقوقي العالمى انطلاقًا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948، والعهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية عام 1966¹.

إذن الفعل الانتخابى هو تفعيل حركى للحق فى الترشح والتصويت بصفة منتظمة، والتى تستدعى مجموعة من الشروط منها: الحق فى إنشاء والدخول فى الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، الحق فى حرية التفكير والتعبير والتجمع والدفاع عن القناعات السياسية والفكرية. لهذا يعد الفعل الانتخابى أعلى مستويات المشاركة السياسية، من خلال أنها سلوك تطوعى ونشاط إرادى، وفعل مكتسب، فضلًا عن كونه عملية اجتماعية، متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد، وهذا فضلًا عن كونه حق وواجب وهدف ووسيلة فى آن واحد².

إذن يعتبر الفعل الانتخابى فى ضوء ما ذكر سابقًا حق شرعى للمواطنين، كفلته القوانين والمواثيق الدولية، حيث عن طريقه يمارس المواطن حريته سواء اختار أن يكون جزء من عملية سياسية بمعنى مترشح أو كفرد له حق اختيار من يمثله ويتحدث بصوته.

المطلب الثانى: فى دلالة مفهوم السلطة:

يعتبر مفهوم السلطة من المفاهيم المعقدة، وهذا لتداخلها مع عدة مجالات ومواضيع اجتماعية، سياسية، اقتصادية وغيرها، ولقد كانت محل خلاف بين المفكرين ولا زالت، حيث لم يتم ضبط مفهوم موحد لها من قبل الفلاسفة والمفكرين، وبما أن موضوع هذا المقال يتناول السلطة كمفهوم فيبيري فإنه سيركز على تعريفات فيبر للسلطة ومختلف أفكاره حولها.

الفعل الانتخابي بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

في هذا الصدد يعرفها فيبر بأنها: "احتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر عن مصدر معين"، كما أوضح أن السلطة تتميز بكون صاحبها لديه الحق في ممارستها، وأن من يخضع له يرى أن من واجبه إطاعته. بمعنى أن السلطة تفترض وجود ضربا من الشرعية يمنحها استقرارا نسبيا ويحدد أبعادها، إذن فالجماعة هنا على استعداد للطاعة، لأن أعضائها يؤمنون بالفعل بأن مصدر الضبط مصدر شرعي³.

من جهة أخرى يرى "فيبر" أيضا أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يسيطر عليهم فرد معين، فإن الأمر يتطلب وجود جهاز إداري لتنفيذ أوامر الحاكم وتكوين حلقة وصل بينه وبين المحكومين⁴. ويضيف أيضا أن السلطة هي احتمالية أن قيادة ما تطاع من قبل مجموعة محددة، فالسيطرة هي وسيلة وغاية السلطة السياسية في آن واحد⁵. بهذا المعنى المقدم من طرفه يتضح أن السيطرة هي الصفة المحورية للسلطة عند فيبر، وعن طريقها يمارس القائد أو صاحب السلطة القهر والإلزام في إطار شرعي.

ولقد صنف "ماكس فيبر" أنماط السلطة في ضوء معيارين أساسيين، يتمثلان في وجود اعتقاد بشرعية السلطة ووجود جهاز إداري يلائمها. وعلى هذا الأساس حدد ثلاث أنماط للسلطة، سيتم التطرق لها بالتفصيل في عنصر لاحق.

المطلب الثالث: في دلالة مفهوم الفعل الاجتماعي:

يعتبر الفعل الاجتماعي الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع بالنسبة لـ "فيبر"، وعرفه بأنه: "صورة للسلوك الإنساني الذي يشمل على الاتجاه الداخلي أو الخارجي، يكون معبرا عنه بواسطة الفعل أو الامتناع عن الفعل، حيث يقوم الفرد بالفعل عندما يضع معنى ذاتي لسلوكه، ويصبح هذا الفعل اجتماعيا عندما يرتبط المعنى الذاتي المعطى لهذا الفعل الفردي بسلوك الأفراد الآخرين. وفقا لمنظوره ولتعريفه للفعل الاجتماعي، يرى أنه لا بد من فهم السلوك الاجتماعي أو الظواهر الاجتماعية على مستويين:

✓ أولا على المستوى المعنى للأفراد أنفسهم.

✓ أما المستوى الثاني فهو على مستوى الجماعات.

كما يرى كذلك بضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذين المستويين، عند دراسة وتحليل الفعل الاجتماعي، ذلك حتى نكون قادرين على فهمه وتفسيره، سواء من خلال مواجهة الظواهر الاجتماعية بالنسبة للفرد، أو من خلال مشاركته للجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها حسب وجهة نظره، فإن الفعل الاجتماعي يتضمن كافة أنواع السلوك، ما دام الفاعل يصبغ عليه معنى⁶.

المبحث الثاني: الأطر المعرفية لمفهوم السلطة عند ماكس فيبر

إن مفهوم السلطة من المفاهيم الارتكازية في تحليلات ماكس حيث اعتبرها كأى ظاهرة نابعة من بناءات اجتماعية، واقتصادية، ودينية، ومن خلال ربطها بالسياق المجتمعي عمل على استنتاج أشكالها ومعانيها وذلك من خلال ربطها بنماذج مثالية تساهم في تفسير الواقع، وعليه نستعرض أهم أفكار الرجل فيما يتعلق بمفهوم السلطة.

لقد حدد "ماكس فيبر" ثلاث أشكال للسلطة والشرعية التي تنبثق من ثلاث نماذج للفعل الاجتماعي هي: الفعل العاطفي، التقليدي، القانوني أو العقلاني، وهذه النماذج تشكل دافعا ومحركا معينا للطاعة⁷، استنادا إلى هذا الفهم حاول تصنيف السلطة إلى ثلاث أنماط هي:

المطلب الأول: السلطة الكاريزمية: Charismatic Authority

ويعرف "فيبر" الكاريزما بأنها: خاصية ما في شخصية الفرد يتميز بمقتضاها عن سائر الرجال العاديين، ويعامل على أساس أنه قوى فوق طبيعية، أو فوق إنسانية، أو أنه يتسم على الأقل ببعض الخصائص، أو القوى غير العادية. وهذه الخصائص لا يتمتع بها الأشخاص العاديون، ولكنها تعد ذات مصادر إلهية أو مثالية، واستنادا إليها يعامل الشخص الحائز لها باعتباره قائدا⁸.

وبهذا المعنى إذن تستند السلطة الكاريزمية حسب "فيبر" إلى وجود قائد ملهم يتمتع بخاصية أو مجموعة من الخصائص النادرة، التي يصبح بمقتضاها قائدا أو زعيما⁹. وهنا يمتلك القدرة على التأثير في المجتمع، ويستطيع حشد التأييد والدعم للأعمال والبرامج التي يضعها بسبب قدراته الذاتية¹⁰ التي يمتلكها بالفطرة، ويرى "فيبر" أن هذا النوع من السلطة، عادة ما يكون ذو طابع تسلطي، ويمثل الولاء له وإتباع أعماله مؤشرا على طاعته، ومن أمثلة هذا النموذج نجد القادة في الحروب، الزعماء الروحيين، الأنبياء والرسل في الأديان، الفلاسفة في الحكمة والزعماء في السياسة وهم الذين بوسعهم أن يقدموا أعمالا ومعجزات تجعل الناس ينبهرون بشخصيتهم وينقادون لسلطتهم.

كما يرى أيضا أن السلطة الكاريزمية أو الروحية تمثل قوة ثورية لا تؤمن بالقيم التقليدية وتهدد النظم المستقرة إضافة إلى أن الإعجاب الشديد بقدرات القائد يفضي إلى التهاون بالنظم والاستخفاف بالقواعد. بين كذلك أن البناءات التنظيمية التي تخرج من السلطة الكاريزمية لا تكون محددة بوضوح، بل تكون مائعة وضبابية، كما يتميز الجهاز الإداري القائم على أساس السلطة الكاريزمية بعدم الاستقرار والثبات حيث ي توجد أي هيرارشية ثابتة للمسؤولين، أو قواعد قانونية تحكم التنظيم، سواء

الفعل الانتخابي بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

بالنسبة للمسؤولين أو للأتباع كما لا يوجد دعم اقتصادي منظم، وحين تعتمد السلطة على الكاريزما أو شخصية ملهمة فإنها تكون قصيرة الأمد.

وعليه يؤكد "فيبر" أن المصير المحتوم للسلطة الكارزمية هو أن تصبح روتينية، أي أنها تنتقل من الحضور الفعال للإنسان الكارزمي لكي تصبح تقاليد أو تتحول إلى بناءات ذات طابع عقلائي عال، هذا ما شهدته بعض دول أوروبا الغربية، إذ لم يعد هناك أي مجال لوجود الكاريزما أو التقليد حيث حلت البيروقراطية محلها معا¹¹.

المطلب الثاني: السلطة التقليدية: Traditional Authority

تعتمد على قدسية التقاليد، استمرار الماضي، تقديس النظام الاجتماعي القائم¹²، في هذه المرحلة يعتبر الحاكم إلهاً مفوضاً في الأرض بالنسبة للأفراد، هذا ما يدفعهم إلى إطاعة أوامره¹³، وبمقتضى ذلك ينظر الناس إلى النظام الاجتماعي القائم على أنه نظام مقدس وخالد، وغير قابل للانتهاك، والسلطات التقليدية تتمثل بمعظم الأنظمة الملكية في العالم. بالرغم من أن بعض هذه الأنظمة تفر بحق الأفراد في الانتخابات الدستورية¹⁴.

أما بالنسبة للجهاز الإداري الذي يتولى مهمة ممارسة هذه السلطة فيأخذ شكلين:

✓ الأول وراثي يعتمد على الانتماء العائلي للرئيس الأول.

✓ أما الثاني هو الإدارة الإقطاعية، التي تحقق قدراً محدوداً من الاستقلال الذاتي، لأن الولاء يكون للإقطاعيين والارتباط الشخصي به هما أساس تكوين الجهاز الإداري¹⁵.

لقد استدل "فيبر" على وجود نمط السلطة التقليدية بتصور الحق الإلهي للملوك والملكيات المطلقة، موضحاً كيف أن السلطات التقليدية تسعى باستمرار إلى إقرار النظام الاجتماعي القائم، واستمراره وأنها بذلك تواجه صعوبات حينما تجد نفسها إزاء أي تغيير اجتماعي¹⁶.

ويعطي "فيبر" مثالا عن ذلك: حكم الأسرة الوراثي للنبل في أوروبا في القرون الوسطى حيث يقدم الناس ولاءهم لهذه الأسر الأرستقراطية، لا إلى القوانين التي تم وضعها. وهذا يعني أن الناس يطيعون الحكام ويشعرون بأنهم يدينون لهم بإخلاص شخصي¹⁷.

المطلب الثالث: السلطة العقلانية: Rational Authority

وهي حسب وجهة نظر فيبر أرفع أنواع السلطات التي وصل إليها الفكر الغربي حسب "فيبر"، لأنها تتسم بالعقلانية والرشد كما أن الإذعان لا يكون لشخص بعينه، إنما لمجموعة من المعايير والقواعد الموضوعية التي تظهر في شكل قوانين عامة، تنظم وتوجه السلوك نحو أهداف واضحة ومحددة. هذه السلطة تكون في المجتمعات الحديثة، التي تتميز بالنظام الحكومي، وتقوم على أساس

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر

التنظيم العقلى للإدارة¹⁸. أو ما اصطلح عليه "فيبر" البيروقراطية، ذاهبا إلى أن أهم ما يميز هذا النوع من السلطة هو وجود قواعد محددة موضوعية تحدد بطريقة رشيدة التسلسل الهرمى لهذا الجهاز، بالإضافة إلى تضمينها مجموعة من الحقوق والواجبات، كذلك من السمات الأساسية الأخرى المستندة إلى السلطة القانونية، فصل الإدارة عن الملكية، فموارد التنظيم ليست ملكا لأعضائه ووظائفه لا تباع ولا تورث¹⁹.

كما خص أيضا ما أطلق عليه (الجماعة المتضامنة) بالنقاش والتحليل واعتبرها نموذجا تعد السلطة الشرعية عنصرا جوهريا بالنسبة لها، إذ صاغ "فيبر" هذا البناء القاعدي للجماعة المتضامنة على شاكلة النموذج الشائع في المجتمع الغربى، في الوقت الذى عاش فيه وحدد لها مميزات تمارس في ظلها السلطة الشرعية هي²⁰:

- يحكم عملها مجموعة من القواعد الصارمة التي تحدد مختلف الالتزامات والواجبات.
- توجد معايير وحدود ثابتة نسبيا تحكم عملية الانتماء والعضوية.
- الالتزام بقواعد وأهداف الجماعة.
- يحكم النظام القانونى العلاقات والتعاملات، ويحدد نطاق السلطة والمسؤولية.
- لهذه الجماعة رئيس أو قائد أو مدير يوجهها ويشرف على أنشطتها ويتخذ أهم القرارات في حياتها.

لقد رأى كذلك أن هذه الجماعة لا تشكل في حد ذاتها مؤسسة أو تنظيما إلا إذا توفرت على خاصيتين هما: ممارسة نشاط هادف مستمر، وتشكيلها لتنظيم ترابطى²¹.

بالعودة إلى مفهوم السلطة، نجد أن "فيبر" قد أبدى اهتماما خاصا بنوع علاقات القوة حيث عرفها بأنها: «إمكانية أحد الأفراد أن يفرض إرادته على سلوك الآخرين»، إذ يسيطر عليهم إذ يعتقد الشخص القوى الذي يفرض إرادته على الآخرين أن له الحق في ممارسة القوة، كما يعتقد الآخرون أن من واجبهم إطاعته والخضوع لأوامره²².

يمكن القول أن تحليلاته حول نماذج السلطة، ارتكزت على مفهوم القوة وعلى التمييز بين نماذجها في ضوء الاختلاف في طبيعة الإدعاء بالشرعية، بحيث يختلف نموذج الطاعة وأسلوب ممارسة السلطة ونوع الهيئة الإدارية التي تتولى حمايتها اختلافا جوهريا من نموذج لآخر، فالسلطة الشرعية تقوم على أسس معقولة، أما السلطة التقليدية تقوم على أسس كلاسيكية، حيث تعتمد على اعتقاد قائم في قداسة الأعراف والتقاليد القديمة، في حين السلطة الكاريزمية ترتكز على الولاء إلى البطولة والقداسة والشخصية الاستثنائية لأحد الأفراد.

المبحث الثالث: السياق النظرى للفعل الاجتماعى عند فيبر:

يعتبر الفعل الاجتماعى الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع بالنسبة لـ "فيبر"، وبذلك يكون الرجل قد نحى بهذا العلم إلى اتجاه ثالث مغاير تماما عن الطرح الوظيفى أو الماركسى، حيث نقل علم الاجتماع من عالم الظواهر الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية بمعنى من الموضوع إلى الذات، لهذا جاءت تحليلات فيبر فى مجال السوسيولوجيا مركزة على ما أطلق عليه الفعل الاجتماعى، وذلك سعيا منه لإيجاد مقارنة يستطيع من خلالها فهم وتفسير وتأويل سلوك الأفراد فى إطار التفاعل الاجتماعى، وفى هذا الصدد يفترض فيبر أن الأفراد لهم معاني ذاتية تتبع منها أفعالهم الذاتية. ومن أجل توضيح ماهية الفعل الاجتماعى، حدد فيبر أربع أنماط له يمكن الاستعانة بها فى بناء النماذج المثالية للسلوك، وهذه الأنماط الأربعة هي:

1- الفعل العقلى الهادف: وهو فعل لديه غايات محددة ووسائل واضحة، إذ أن الفاعل يضع فى اعتباره الغاية والوسيلة لتلك الغايات فى صورة مسحوبة.

2- الفعل العقلى القيمي: يتضمن الاختيار العقلانى للوسائل، لكن الغايات هنا محددة بواسطة نسق القيم العريض.

3- الفعل العاطفى: والذي يتحدد بواسطة الحالة العاطفية للفاعل.

4- الفعل التقليدى: وهو الذي يتحدد بواسطة أساليب سلوك الفاعل المعتادة.

بالتالى فإن "فيبر" تصور علم الاجتماع باعتباره دراسة شاملة للفعل الاجتماعى. ومن تم أصبح تصنيف أنماط الفعل يمثل أعلى مستويات التصور، التي تستخدم فى دراسة الظواهر الاجتماعية، والمثال على ذلك أن تصنيفه لنماذج السلطة مشتق مباشرة من تحديده لأنماط الفعل الاجتماعى، كما أن تصنيفه لنماذج الفعل يعد إلى حد ما أساس تفسيره للحقبة التاريخية المعاصرة، إذ يعتقد أيضا أن الخاصية الأساسية المميزة للعالم الذي نعيش فيه هي العقلانية.

وحسب وجهة نظره فإن فهم السلوك الاجتماعى أو الظواهر الاجتماعية يتم على مستويين هما: المستوى الأول أن يتم فهم الفعل الاجتماعى فى السياق الفردى للمعنى الذي يضيفه الأفراد أنفسهم، أما المستوى الثانى فيفهم الفعل الاجتماعى من خلال المعنى الذي تضيفه الجماعة ككل.

وفى نفس السياق حدد "فيبر" خاصيتين أساسيتين للفعل الاجتماعى هما:

- الخاصية الأولى: أنه يسلم صراحة بمدخل ذاتى لنظرية علم الاجتماع وذلك من خلال تركيزه على أن المفاهيم النظرية فى علم الاجتماع يتعين صوغها فى ضوء نموذج محدد للدافعية التي تحرك الفعل.

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر

- الخاصية الثانية: تتعلق بمدلول مصطلح فيبر عن كلمة "المعنى" وهو مصطلح استخدمه ليشير به إلى السلوك فى ضوء الغرض أو المرمى الذى يسعى إلى تحقيقه الفاعل²³. كما يرى فى الأخير أن كل المفاهيم التى قدمها لا تكفى فى ذاتها، إنما لابد من أن يستخدمها علماء الاجتماع فى تشييد النماذج المثالية لتفسير مشكلات ملموسة، بل وأكثر من ذلك أن هذه النماذج بدورها ليست غاية مطلقة، لكنها وسيلة للتفسير والتعليل الصحيح²⁴. بهذا يمكن القول أن فيبر جعل من الفعل الاجتماعى بمثابة نظرية وموضوع لعلم الاجتماع، حيث ضمنه كافة أنواع السلوك التى يمكن للأفراد القيام بها عن وعي، ويمكن تفسيرها على المستوى الفردي والجماعي.

المبحث الرابع: قراءة سوسيولوجية للفعل الانتخابى فى ضوء مفهوم السلطة والفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر:

من خلال ما جاء سابقا حول مدلولات الفعل الانتخابى والسلطة والفعل الاجتماعى، نلاحظ أن هناك نقاط تلاقي وتداخل بين المفاهيم الثلاث، فبداية يمكن اعتبار أن الفعل الانتخابى هو فى الأساس فعل اجتماعى، يسعى الأفراد من خلاله إلى التعبير عن معاني خاصة بهم، هذه المعاني تكون مختلفة باختلاف الأهداف والغايات التى يسعى كل فرد إلى تحقيقها من خلال قيامه بالفعل الانتخابى، وبطبيعة الحال فإن هذه الغاية تتبع من طبيعة الفعل فى حد ذاته، فالفعل الاجتماعى العقلي، الذى يعتبره ماكس فيبر فعل يتميز بالرشد والعقلانية، يكون له أهداف وغايات محددة وواضحة تدفع الفرد للقيام بالفعل الانتخابى بهدف تحقيق غايات محددة، وعموما يمكن إسقاط هذا النوع من الأفعال عند الأفراد الذين لديهم ميولات سياسية ومنحرفون فى جمعيات مدنية ونشطاء سياسيون وحقوقيون، بالتالى يكون توجههم للانتخاب نابع عن معنى الفعل الانتخابى فى حد ذاته كفعل يعبر عن غاياتهم للوصول لأهداف خاصة بهم، وهذا ما نجده عند رؤساء الأحزاب والأعضاء المنحرفين فيهم، أين يتوجهون للانتخاب ومن وراء فعلهم هذا معنى عقلاني ورشيد محدد بغايات وأهداف وطموحات شخصية.

أما الفعل الانتخابى الذى قد يكون نتيجة فعل اجتماعى قيمي فهو يتعلق بالدرجة الأولى بالأفراد الذين يملكون مبادئ وقيم يسعون دائما لتحقيقها، فمثلا الفرد الذى يولي أهمية كبيرة لمفهوم المواطنة فإنه يعتبر الفعل الانتخابى بمثابة سلوك من قبله يحمل معنى حب الوطن والخوف على مصلحته، فهو قد يعتبر أن قيامه بالفعل الانتخابى بمثابة مؤشر يدل على معنى حبه لوطنه، كما قد يرى أن من يرفضون الانتخاب هم بمثابة أعداء للوطن، وهنا نجد معنى الفعل الانتخابى (قيمة من

الفعل الانتخابي بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

قيم المواطنة) لدى الأفراد الذين تحركهم القيم في أفعالهم، بالتالي يعتبر الفعل الانتخابي في حد ذاته قيمة يجب أن يحافظ عليها ويؤديها كلما احتاج الوطن لذلك.

أما فيما يتعلق بالفعل الاجتماعي العاطفي فهو عموما مرتبط بالأفراد الأقل وعيا والذين تتحكم فيهم العاطفة فمثلا نجد أن الأفراد الذين عاشوا فترات تاريخية قاسية في حياة أوطانهم، كأن تعرض للاستعمار فإن قيامهم بالفعل الانتخابي يكون نابع من معاني عاطفية محضة وهذا ما نلاحظه مثلا لدى الفئة التي عاشت الاستعمار للجزائر وكانت تحت لواء جبهة التحرير الوطني أين تتجه للانتخاب بدافع عاطفي نابع من حب الوطن والولاء للحزب الواحد الذي عاشوه ورأوا فيه الخلاص من المستعمر، فحتى بعد الانفتاح الإعلامي والتعدد الحزبي إلا أننا نجد هذه الفئة بقيت محافظة على توجهها الحزبي وانتخابها يكون دائما على الشخصيات التي تعكس هذا الحزب بغض النظر عن البرنامج الانتخابي ومدى كفاءة أفرادها من عدمها، بالتالي تطغى العاطفة على أفعالهم وهنا يتحول الفعل الانتخابي إلى فعل مبني على أسس عاطفية تنتج عنه أنظمة سياسية تركز الفكر والرأي والحزب الواحد.

وفي نفس السياق نجد الفعل الاجتماعي التقليدي والذي يرتبط بالدرجة الأولى بالصورة النمطية المعتادة، حيث يجعل من الفعل الانتخابي بمثابة تقليد يجب القيام به كلما احتاجت الضرورة لذلك، وهذا النوع من الأفعال يكون لدى الفئة غير المتعلمة التي يمكن التحكم في اتجاهاتها عن طريق قادة الرأي أو وسائل الإعلام التي لها في الغالب إيديولوجية معينة تريد فرضها وذلك من خلال التلاعب بالعقول ومحاولة تنميط أفعال الأفراد وفق توجهات سياسية تخدم جهات معينة، حيث تعمل على بلورة الفعل الانتخابي كأحد الركائز التقليدية المعبرة عن حب الوطن والانتماء إليه، وهذا ما نجده في الأنظمة الشمولية ذات الديمقراطيات المزيفة والتي تسود عموما دول العالم الثالث وأغلب الأنظمة العربية، تصنف أيضا ضمن الدول ذات الديمقراطيات المزيفة أو الشكلية أين تطرح نزاهة الانتخابات إن وجدت عدة إشكالات.

إذن ما يمكن قوله من خلال الربط بين الفعل الانتخابي والفعل الاجتماعي هو أن الفعل الانتخابي هو سلوك واحد يقوم به الأفراد لكن الدوافع للقيام به تختلف باختلاف المعاني التي يضيفها هؤلاء الأفراد على هذا السلوك، فهناك من يكون فعله الانتخابي فعل واع وعقلاني ورشيد يسعى من خلاله لتحقيق أهداف وغايات معينة، وهناك من يكون فعله الانتخابي يعكس قيما مجتمعية معينة كالمواطنة مثلا، كما قد نجد أفراد تحركهم العاطفة دون أن يكون لديهم أهداف وغايات معينة بل يعتبرون الفعل الانتخابي بمثابة تعبير منهم عن مدى حبهم وولائهم لوطنهم، كما قد نجد أن هناك

الفعل الانتخابي بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

من يعتبر الفعل الانتخابي فعل تقليدي نمطي يجب أن يقوم به على كل حال كلما استدعت الضرورة ذلك.

أما فيما يتعلق بالعلاقة السوسيولوجية بين الفعل الانتخابي والسلطة فإنه يمكن القول أن "ماكس فيبر" وعند تحديده لمفهوم السلطة والتي اعتبرها بمثابة وسيلة للسيطرة من خلال جعل جماعة معينة تخضع وتطيع جهة ما قد تتمثل في شخص أو هيئة أو جماعة، نلاحظ أن فيبر قد ذكر ثلاث أنواع من السلطة التي تجعل هذه الجماعات تخضع وتقبل بالسيطرة عليهم والتحكم فيهم، ومن خلال تنوع السلطات يمكن أن نجري تحليلا سوسيولوجيا يتعلق بالفعل الانتخابي في ظل هذه السلطات الثلاث.

✓ أولا الفعل الانتخابي في ظل السلطة القانونية والشرعية هو في الأساس فعل يعبر عن الديمقراطية والحرية، وهذا ما نجده عموما في الدول المتقدمة أين تحترم فيها إرادة الأفراد وحريتهم في الانتخاب، حيث يسود الاعتقاد أن الفعل الانتخابي في الدول التي تتميز بالديمقراطية دائما يفضي إلى سلطة شرعية جاءت عن طريق الاختيار الحر والواعي من قبل الأفراد، وعليه فالسلطة الشرعية تستند على الفعل الانتخابي الذي تحترم فيه الاختيارات بكل حرية ونزاهة ودون تزوير.

✓ أما فيما يتعلق بالفعل الانتخابي والسلطة الكارزمية فهو في الأساس فعل عاطفي يخلو من العقلانية، بالتالي تتضاءل فيه نسبة الشرعية لأنه يكون مبني على أساس شخصية ومعايير تجعل من شخص ما يحمل صفات معينة يكون ذا سلطة على جماعة معينة كونهم اعتبروه مميز عنهم ويمتلك مؤهلات لا يمتلكها أحد غيره وهذا عموما ما نجده في الحضارات القديمة أين تستند فعل الاختيار أو الانتخاب على معايير شخصية، وفي هذا الصدد يرى "فيبر" أن هذا النوع من السلطة، عادة ما يكون ذو طابع تسلطي، ويمثل الولاء له وإتباع أعماله مؤشرا على الطاعة، وحين تعتمد السلطة على الكاريزما أو شخصية ملهمة فإنها تكون قصيرة الأمد. بالتالي فالفعل الانتخابي في ظل السلطة الكارزمية يفضي إلى نظام غير مستقر وغير منظم كما أن شرعيته قد تزول في وقت قصير.

✓ في نفس السياق نخرج على السلطة التقليدية المستندة على فكرة التوريث وهي ما نجده في الأنظمة الملكية أين يعتبر الفعل الانتخابي بمثابة خروج عن الشرعية فالسلطة القائمة تملك تفويض إليها أو تقليديا يؤهلهم لأن يكونوا مصدر السلطة الوحيدة، وحتى لو كانت بعض هذه الأنظمة اليوم ومع مختلف التغييرات التي شهدتها العالم من انفتاح إعلامي وثورة تكنولوجية أقرت بحق الشعوب في الانتخاب لكن هذا الفعل الانتخابي يبقى محدد ولا يطال رأس الهرم وفي كثير من الأحيان تكون هذه الانتخابات شكلية فقط ولا تفضي لأي تغيير حقيقي واضح وملمس.

الفعل الانتخابي بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

وفي هذا السياق يرى المختصون أن العديد من الدول وبالرغم من التغيرات التي طرأت عليها من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية وحتى القيمية إلا أن مجتمعاتها لا تزال محافظة على العديد من المميزات الأنثروبولوجية التي تفرض منطقها على أفعالهم الاجتماعية والتي تبقى متمركزة دائما في ظل قيم القرابة والانتماء العائلي والجهوية والعرقية، بل تعدت من الإطار الاجتماعي إلى الإطار الشرعي القائم على سلطة القانون لكن بغية استغلاله وفق تصوراتها العروشية والشعورية الضيقة في كثير من الأحيان، لتقف بهذا الشكل كعائق أمام المسار الديمقراطي وتكبح في كثير من الأحيان عملية بناء الدولة الديمقراطية بالمعنى الفعلي وتجسيد فعالية المواطنة في مجتمع كان من المفروض أن يكون قائما على الحرية والتعددية والمساواة والعدالة الاجتماعية²⁵، مما يؤكد الحضور الطاعي للأنظمة السياسية القائمة على الأسس التقليدية والروحية والبعيدة كل البعد عن الرشد والعقلانية وسيادة القانون، مما يفضي إلى إساءة استخدام السلطة، بالتالي فقدان الثقة في الحاكم و القائد، مما يجعلها تتحول من علاقة شرعية قائمة على أسس قانونية تحدد الحقوق والواجبات، إلى علاقة تركز على تقديس الأشخاص والمناصب وهنا تركز الأفعال الاجتماعية للأفراد ضمن السياق الاجتماعي العام على معنى واحد هو تحقيق المصلحة الشخصية، بالتالي تجعل من الفعل الانتخابي وسيلة ضد الديمقراطية والحرية بدل أن يكون السبيل لبناء مؤسسات الدولة وفق سلطة القانون والشرعية، مما قد ينجر عنه ظهور الصراعات السياسية التي تفضي إلى تغيير الأنظمة الاستبدادية القائمة على سلطة غير شرعية، بسلطة مغايرة تكتسب شرعيتها من خلال أفعال اجتماعية واعية من قبل الأغلبية الشعبية التي تعبر عن رأيها من خلال الانتخابات النزيهة والحرّة والشفافة، وهكذا يمكن القول أن السلطة الشرعية تكتسب فقط من خلال الفعل الاجتماعي العقلي والراشد أين يعود له الفضل في إضفاء الشرعية على الفعل الانتخابي.

خاتمة:

تأسيسا لما سبق، يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين السلطة والفعل الانتخابي والفعل الاجتماعي، فكلما كان هناك فعل انتخابي تحترم فيه الحريات والآراء كلما أفضى ذلك إلى سلطة شرعية، وكلما كانت هناك سلطة شرعية كلما سعت إلى تكريس الحق في الانتخاب كفعل اجتماعي عقلائي وواعي يتم في ظروف النزاهة والشفافية، يسهم بشكل فعلي في الحفاظ على استقرار الدول وتطورها في ظل الديمقراطية الحقيقية.

وعلى هذا الأساس وكإجابة عن التساؤلات التي طرحت في بداية هذا المقال فإن الفعل الانتخابي وحسب مقولات ماكس فيبر في ظل نظرية الفعل الاجتماعي يعد أساسا عبارة عن فعل اجتماعي يخضع لأهداف ومعاني ذاتية للأفراد، كما أن نمط السلطة السائد يحدد طبيعة وأهمية الفعل

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر

الانتخابى حيث يؤثر عليه سلبا فى الأنظمة ذات السلطة الروحية والتقليدية وإيجابا فى الأنظمة التى تعتمد على سلطة القانون.

الهوامش

- ¹ - فوزى سامح، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص.33.
- ² - بردة يونس، الإشكالية الانتخابية فى المغرب: مقارنة أسس الحكم وتجاوزات المسار الانتخابى، المؤتمر الدولى 14، الرباط، 2007، ب ص.
- ³ - السيد الحسنى، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1994، ص ص 46-47.
- ⁴ - السلمى على، تطور الفكر التنظيمى، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1980، ص 34.
- ⁵ - دوفرجيه موريس، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1991، ص 255.
- ⁶ - www.ahewar.org 21/05/2013: 11:20
- ⁷ - كعباش رايح، علم اجتماع التنظيم، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، ب ط ، ب س، ص 44.
- ⁸ - فروند جوليان، سوسيولوجيا ماكس فيبر. ترجمة: جورج أبى صالح، بيروت، مركز الإنماء القومى، ط 1، ص 112.
- ⁹ - السيد الحسنى، مرجع سابق، ص 48.
- ¹⁰ - القريوتي محمد قاسم، نظرية المنظمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2006، ص 276.
- ¹¹ - كعباش رايح، مرجع سابق، ص 49.
- ¹² - قيرة إسماعيل وآخرون، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفجر للنشر والطباعة، ب ط، 2008، ص 122.
- ¹³ - عبد الله محمد عبد الرحمان، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 2، 2003، ص 249.
- ¹⁴ - الحسن إحسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2005، ص 281.
- ¹⁵ - محمد على محمد، مدخل علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2003، ص 82.
- ¹⁶ - السيد الحسينى، مرجع سابق، ص 49.
- ¹⁷ - موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص 257.
- ¹⁸ - الحوات على، النظريات الاجتماعية اتجاهات أساسية، ديوان المنشورات الجامعية، مصر، ب ط، 1997، ص 127.
- ¹⁹ - السيد الحسينى، نفس المرجع، ص 49.
- ²⁰ - جلبى على عبد الرزاق، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2005، ص 41.
- ²¹ - قيرة إسماعيل، وآخرون، مرجع سابق، ص 22.
- ²² - السلمى على، مرجع سابق، ص 34.
- ²³ - بالنور يوسف، النظرية الاجتماعية بين التيار المحافظ والتيار الثورى، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادى، العدد 8 جوان 2009، ص 251.
- ²⁴ - بلحميتى مهدي، مجلة متون، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد الثامن، العدد 04، جانفي 2017، ص 489.
- ²⁵ - بلحميتى مهدي، مرجع سابق، ص 489.

قائمة المصادر والمراجع:

الفعل الانتخابى بين جدلية السلطة ونظرية الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر

أولاً: الكتب

- إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005.
- إسماعيل قيرة وآخرون، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفجر للنشر والطباعة، ب ط، 2008.
- جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر. ترجمة: جورج أبى صالح، بيروت، مركز الإنماء القومى، ط1.
- رابح كعباش، علم اجتماع التنظيم، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، ب ط، ب س.
- سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
- السيد الحسنى، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1994.
- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003، ص 249.
- علي الحوات، النظريات الاجتماعية اتجاهات أساسية، ديوان المنشورات الجامعية، مصر، ب ط، 1997.
- علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1980.
- علي عبد الرزاق جلبى، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2005.
- محمد علي محمد، مدخل علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2003.
- محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006.
- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991.

ثانياً: المقالات

- مهدي بلحميتي، مجلة متون، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد الثامن، العدد4، جانفي 2017.
- يوسف بالنور، النظرية الاجتماعية بين التيار المحافظ والتيار الثوري، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد 8 جوان 2009.

ثالثاً: أشغال الملتقيات

- يونس بردة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي، المؤتمر الدولي 14، الرباط، 2007، ب ص.
- رابعا: المواقع الإلكترونية

- www.ahewar.org 11 :20 :21/05/2013